

بالنقوب الذي يشغف فيه فيقتضى ويحجب ثم يعطف الاذان من
 جبهة اليسار ثم من اليمين ثم العنقا كذلك ويربط ان خيف
 استشاره والمدة تقبض ثم يحلها في صدرها على صدرها
 فوق الدرع ثم يوضع على راسها كالقنطرة منشورة فوق
 ذلك تحت الاذن ثم يعطف الاذان والعنقا كما مضى ثم تربط الخفة
 فوق الكفان وقيل بين الاذان والعنقا والمدة كاذنة والمدة
 والمدة كالبالغ والبالغة وان لم يراهق يكفن في اذن والعنقا
 وان كفن في نقوب واحد اجزاء وقيل الضبي بنقوب والضبي بنقوب
 وقال قاضيان الا حسن ان يكفن فيما يكفن في البالغ والكفن
 في نقوب واحد جان والمسقط والمولود ميتا يلق في حرقه
 والخنثى المشكل كالانثى ولا يغسل بل يبتسم والجدة في الكفن و
 والغسيل ولو خلت سوا ويستحب البياض ويجوز من
 القطن والكتان والبرود وان كان لها اعراس ما لم يكن ثيابا
 ويكره للرجال الزعفران والحصر والحري ولا يكره للنساء فان لم
 يوجد لرجل الا الحر يكره في الكفن في النجاسة مثل ما يوسه في النجاسة

والعبد

والعبد والعمة ما ليس من زينة العباد وقيل وسط ما
 ما ليس من الحيوة وفيه شبهة في ذلك في المال كونه وفي الورثة قلعة
 فكفن السراويل والا فكفاه اوله مع جوار كفن السراويل ويحتمل
 الكفن قبل ان يدبر الميت فيها وترتفع اولها وخمسها والمهر
 كعبه عندنا وقال الشافعي واجد ربح لا يقضي به ولا يمتنع جيبا
 والكفن من جميع المال بقية على الدين ولو ضيقه ولا يرث الا الكفن
 العزلة عبد احبنا او شفاها هو فان حق والمجانبة والمهر من
 على التكفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على من يحب عليه نفقته
 في جوفه وكفن الزوج على الزوج عند أبي يوسف ان كانت معسرة
 وقبل وان كانت مؤسرة عنده وقال الشافعي ربح على من يحب عليه
 نفقته ان لم يترك مالا وهو لا يحط على ما حققناه في التبرع
 ولو كفته من برئ ترجع في تركته والكفنة من لا يرث من اقارب
 بغير الوارث لا يرجع سواء كلفه بالدين او لم يشهد ثم الصلوة
 عليه فرض كفاه كامة وسرط حتى يستره بيط الصلوة المطلقة ولا
 الميت وضماؤه ووضع امام المصل ويبرأ القيد علم ان لا يجوز